اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

مستشارون.. ولكن !

تزخر السلطة التنفيذية بعدد كبير من المستشارين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية رسم السياسات والمعالجات التي تعتري سير الأداء برؤية المتبصر الحكيم الكفوء القادر على الإتيان بحلول ناجعة وممكنة التنفيذ بحكم معطيات الواقع .

وسأركز هنا على المجال الاقتصادي الذي يحتمل الكثير من الاستشارة ، خاصة إذا ما عرفنا أن المسؤولين في السلطة التنفيذية هم ليسوا من ذوي الاختصاص بحكم ما أفرزته نقمة المحاصصة السياسية المقيتة ، حيث شغل الكثير من الوزارات ولاسيما الاقتصادية منها من غير الاختصاص ، ما يجعل الحاجة ملحة لمستشارين قادرين على إضاءة الطريق أمام أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية ، وهذا ما لم نجده واضحاً إلا في مواضع قليلة جداً لا ترقى إلى مستوى الحاجة وضرورة التغيير وطبيعة الوضع الاقتصادي في البلد .

وما يجعلني أتعرض إلى هذا الموضوع أن الكثير من القرارات والإجراءات والمعالجات الاقتصادية غير دقيقة ولم تؤت أكلها ، وكان بعضها حتى خلاف التصورات العلمية المتعارف عليها ، حيث نرى أن معظم الهيئات الاستشارية في مؤسسات الدولة تعمل بطريقة إرضاء المسؤول وخدمة القرار السياسي على حساب الجانب الفني ، ولم تراع الجوانب العلمية والتخصصية ، فإما أن تغرد خارج السرب أو أن تأتي بإجراءات ترقيعية سرعان ما تضاعف المشاكل بمشاكل أخرى .

ومن خلال متابعتنا الدقيقة للمشهد الاقتصادي بجميع مشكلاته وإرهاصاته ، نرى أن كثيرا من المستشارين يقترحون قرارات وإجراءات تصل إلى درجة المزاجية يضعون المسؤولين في حرج ، أو أن يتناغم مع الإرادات السياسية التي تجعل القرارات الاقتصادية طيعة أمام البعد السياسي ، وان كان البعد السياسي عادة ما يسور القرارات الاقتصادية وهي ميزة درجنا عليها خلال الفترة الماضية .

ففي الوقت الذي كان يفترض أن تعمل هيئات المستشارين في مختلف المفاصل التنفيذية على دراسة وتقويم الوضع الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني ، أفضت الفترة السابقة إلى غياب للبرنامج الاقتصادي الحكومي وعدم وجود إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم تفصح عن فلسفة النهج الاقتصادي المتبع الذي ما زال يتأرجح بين المركزية وفضاءات السوق ، وهي جدلية مازالت مثار اهتمام الاقتصاديين على مختلف رؤاهم ومشاربهم .

وشهد الوضع الاقتصادي ارتباكاً ومساراً وحيداً باتجاه النفط كمصدر تمويل وحيد ، في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية ، الأمر الذي كان يفترض بمجموعة المستشارين اقتراح الحلول ورسم السياسات الكفيلة بالمعالجة.

ومن هنا ندعو إلى إعادة النظر بالمستشارين الحاليين واستبدالهم بآخرين قادرين على المعالجة الحقيقة ، وسنضطر مستقبلاً لتسمية الأشياء بمسمياتها.

في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية

مختصون يعزون تراجع أداء سوق الأوراق المالية لانحسار دور القطاع الخاص

□ بغداد / أحمد عبد ربه

سوق العراق للاوراق المالية .. ارشيف

عزا الخبير الاقتصادي ماجد الصوري أسباب ضعف أداء سوق العراق للأوراق المالية إلى غياب القطاع الخاص النامي في السوق .

وقال الصوري لـ (المدى) إن ضعف أداء النشاط الاقتصادي الخاص يؤثر سلباً على الحركة داخل السوق ما أدى إلى ضعف التعاملات لافتاً إلى أن السوق من الناحية الفنية والقانونية جيد.

وأضاف الصوري: إن عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة أدى إلى تدهور القطاع الخاص ما أدى إلى ضعف عمل السوق من الناحية الكمية .

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص لـ (المدى) إن تحكم البنوك الأهلية في السوق اثر سلباً على حركة السوق موضحاً أنها لا تمتلك سوى ٥٪ من الكتلة النقدية لذلك فإن السوق يعكس عمل نشاط هذه البنوك.

وأضاف الهيمص: يجب أن تدخل المصارف والشركات كافة في عمل السوق وخاصة مصارف القطاعات الصناعية والزراعية مبيناً ضرورة أن تدخل الشركات كافة ويكون من شروط تسجيل الشركات هو دخولها في سوق العراق للأوراق المالية لأن السوق هو المؤشر الحقيقي والمالي في البلد .

وتابع الهيمص : إن التداعيات السياسية والأمنية تؤثر على السوق بشكل مباشر مبيناً انه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والأخير مهدد بين الحين والآخر بعوامل داخلية وخارجية من حيث ارتفاع وانخفاض أسعاره داعياً إلى ضرورة أن توسع في إجراءات السوق بإعادة نشاط شركات القطاع الخاص والتي تقدر بالوقت الحاضر بـ٥٧ ألف مشروع بين متوقف وعاطل ونصف إنتاج وهذا غير كاف أن يكون السوق متكاملا.

إلى ذلك قال الخبير الاقتصادي باسم عبد الهادي لـ (المدى) إن سوق الأوراق المالية لا يعكس واقع القطاع الإنتاجي، مبيناً انه سوق مضاربة ما يسبب الضعف له قياساً ببقية الأسواق العالمية.

وأضاف عبد الهادي: إن الأحداث السياسية تؤثر على عملية التداول بالسوق من حيث توقعات المستثمرين وتشاؤمها.

وتابع عبد الهادي: لكي تبقى السوق قوية يجب أن تكون العلاقة ذاتية بين الشركات الداخلة وحجمها الحقيقي ، ودعا إلى ضرورة الابتعاد عن المضاربة .

وفي وقت سابق أعلنت هيئة الأوراق المالية عن ارتفاع حجم تداول سوق العراق للأوراق المالية.

وأضاف السعدي في تصريحات صحفية أن القطاع المصرفي لا يزال يتصدر مجموعة تعاملات سوق العراق للأوراق المالية وهناك خطة لتطوير الأسواق عالمياً وتوسيع منافذ الاتصالات مع المحافظات العراقية.

وأشار إلى أن الحكومة خصصت موازنة هيئة الأوراق المالية لعام ٢٠١٢ وهي (٣) مليار دينار عراقي ويذكر أن السوق تأسست في حزيران ٢٠٠٤. وتعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية. وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية قبل عام ٢٠٠٣، وكان يطلق على السوق الحالية اسم بورصة بغداد والتي تديرها وزارة المالية أما الآن فهي هيئة ذاتية التنظيم مثل بورصة نيويورك.اعتبارا من عام ٢٠٠٥ أصبحت سوق العراق للأوراق المالية هي البورصة الوحيدة في العراق.

ومن الجدير بالذكر أن ١٥ شركة فقط كانت مدرجة في السوق، أما الآن فتم إدراج أكثر من ١٠٠ شركة. ففي عام ٢٠٠٥ كان تداول الأسهم في الجلسة الواحدة ما يقارب الخمسة ملايين دولار. وتشمل الأسهم الكبيرة مصرف بغداد، شركة بغداد للمشروبات الغازية، العراقية للسجاد والمفروشات. وبسبب أعمال العنف وانقطاع التيار الكهربائي. في عام ٢٠٠٦، عقدت ٩٢ جلسة تداول (بمعدل جلسة كل أسبوع)، وتم تداول ٥٧ مليار سهم (حيث بلغت قيمة الواردات ١٤٦ مليار دينار). والتداول التجاري مفتوح الآن أيام الأحد والثلاثاء والخميس من الساعة ١٠ إلى الساعة ١٢ ظهرا، بمعدل ست ساعات في الأسبوع. وتم فتح سوق العراق للأوراق المالية للمستثمرين الأجانب ابتداء من ٢ أغسطس ٢٠٠٧.

الكهرباء تبرم عقداً مع شركة إماراتية لتزويدها بـ 250 ميغاواط

□ بغداد / قيس عيدان

أبرمت وزارة الكهرباء عقدا مع شركة اماراتية لتزويد البلاد بطاقة كهربائية قدرها ٢٥٠ ميغاواط من خلال بارجتين متخصصتين لتوليد الطاقة الكهربائية، تبلغ طاقة كل واحدة منهما ١٢٥ ميغاواط وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان صحفي اطلعت عليه المدى ان مديرية الانتاج في البصرة وبرعاية وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي ابرمت عقداً مع شركة اويل فيلد الإماراتية، لمدة عامين قابل للتجديد، لتزويد البلاد بطاقة كهربائية قدرها ٢٥٠ ميغاواط، من خلال بارجتين متخصصتين لتوليد الطاقة الكهربائية، تبلغ طاقة كل واحدة منهما ١٢٥ ميغاواط وأضاف المدرس ان وزير الكهرباء قد اشترط على الشركة الإماراتية أن تدخل الطاقة الكهربائية المنتجة من البارجتين بموعد اقصاه ٣١ تموز المقبل، وبعكسه يعد العقد ملغى.وتابع المدرس ان سعر شراء الطاقة الكهربائية المتفق عليها مع الشركة الإماراتية هو ٧،٥ سبعة ونصف سنت لوحدة الكيلو واط / الساعة، وان آلية احتساب المبلغ سيكون على أساس كمية الطاقة المنتجة والمجهزة"، مبينا انه "من المؤمل وصول البارجتين الى ميناء المعقل خلال الأسابيع القليلة المقبلة، ليتم ربطهما بالشبكة الوطنية.

وبين ان الملاكات الهندسية والفنية في شبكات نقل الطاقة، تقوم باعمال مد الخطوط، وايصالها من منظومة الكهرباء الوطنية، الى رصيف رسو البارجتين في ميناء المعقل، تمهيداً للربط النهائي.ويعاني البلد ازمة حادة في واقع الكهرباء ومنذ العام ١٩٩٠ غير ان هذه الأزمة تفاقمت بعد العام ٢٠٠٣ ولم يتمكن الوزراء المتعاقبون من حلها بالرغم من التخصيصات الكبيرة التي رصدت لهذا القطاع .

البصرة تستقبل أول رحلة جوية من أبو ظبي

□البصرة / ريسان الفهد

قال مدير الخطوط الجوية في البصرة نافع فائز إن مطار البصرة استقبل اول رحلة جوية بين البصرة وابو ظبي بعد انقطاع دام اكثر من ٢٥ عاماً .

واضاف فائز لـ (المدى) : ضمن الاتفاق الموقع بين الخطوط الجوية العراقية وشركة الاتحاد الإماراتية للطيران ، سيتم استقبال اول طائرة من ابو ظبي، لتدشين خط طيران جديد بين البصرة وابو ظبي".وتابع: ستنطلق ثلاث رحلات منتظمة في الأسبوع متوجهة من ابو ظبي الى البصرة وبالعكس وسوف تكون رحلات منتظمة".

واوضح إنه ستبقى رحلات شركة الامارات للطيران مستمرة وتضاف لها شركة الاتحاد والخطوط الجوية العراقية وكلها تسير رحلات منتظمة الى الامارات العربية.وكشف ان مطار البصرة يستقبل ٤٠٠ رحلة في الشهر، لمجموع الشركات العاملة مع الخطوط الجوية العراقية والتي تسير عبر مطار البصرة الدولي".

واكد ان هناك رحلتين اسبوعيا على متن طائرات الخطوط الجوية العراقية الى بيروت يومي السبت والثلاثاء من كل اسبوع ، وثلاث رحلات وسوف تضاف الرحلة الرابعة الى دبي على متن الخطوط الجوية العراقية ورحلتين الى دمشق ورحلتين الى دلهي وثلاث رحلات على متن الامارات اسبوعيا الى دبي واربع رحلات على متن الاردنية الى عمان واربع رحلات على متن الخطوط التركية الى تركيا ورحلتين الى تركيا على الخطوط العراقية ، فضلا عن رحلات خاصة يوميا ما لا يقل عن ٥ رحلات تصل الى البصرة بالإضافة الى رحلات العمرة التي سوف تكون بمعدل رحلة واحدة يومياً .

وكان محافظ البصرة خلف عبد الصمد قد بحث مع وفد من الشركات الفرنسية في الشهر الماضي ، وضع آلية لتطوير مطار البصرة الدولي وبعض المشاريع الإستراتيجية.

حيث تضم الشركات الفرنسية على عدد من المهندسين والمصممين المعماريين الماهرين والمتخصصين في تطوير المطارات والمشاريع الإستراتيجية كالمدن والأبنية في دول العالم، والاستفادة من الخبرات التي تملكها الشركة وتسخيرها في تطوير المنشآت والمرافق الحيوية في المحافظة.يعتبر مطار البصرة الدولي، ثاني أكبر مطار في العراق بعد مطار بغداد الدولي ، الذي بني في الستينيات من القرن الماضي ، وتم تطويره وتعميره في الثمانينيات. كان المطار مغلقاً لفترة طويلة ابان الحروب التي دمرت العراق في العقود الثلاثة الماضية .

وتم فتح المطار عام ٢٠٠٥ حيث استقبل اول طائرة قادمة من بغداد، تهبط في المطار بعد إعادة افتتاحه ، وبدأت الرحلات الجوية المحلية بين البصرة وبغداد منذ منتصف عام ٢٠٠٥.

تحذيرات من استمرار استيراد البضائع الرديئة

□ بغداد / متابعة المدى

تعاني الأسواق المحلية من ظاهرة الإغراق السلعي للمواد الغذائية والصناعية ذات المنشأ الرديء وغير المطابق للمواصفات العالمية والتي تسبب مشاكل جسيمة بالنسبة لبناء البلد، سواء على مستوى المواد الغذائية منتهية الصلاحية أو المواد الصناعية التي تستخدم في المطابخ المنزلية أو غيرها.

وحذر خبراء اقتصاديون من الاستمرار بعملية الاستيراد العشوائي للسلع الرديئة إلى البلد، كونها تضر بصحة الإنسان وتسبب مشاكل اقتصادية للبلد كغسيل أموال أو استنزاف للعملة الصعبة، داعين خلال حديثهم (للوكالة الإخبارية للأنباء) إلى ضرورة تفعيل القوانين المشرعة من قبل مجلس النواب ، كقانون التعريفة الكمركية وحماية المستهلك وجهاز التقييس والسيطرة النوعية، للحد من دخولها إلى البلد .

ودعا المحلل الاقتصادي إبراهيم المشهداني إلى ضرورة تفعيل جهاز التقييس والسيطرة النوعية وقانون التعريفة الكمركية على الحدود العراقية للحد من دخول البضائع الرديئة للبلد.

وقال المشهداني: على الحكومة أن تتحرك نحو المنافذ الحدودية وتراقب العمليات الاستيرادية للسلع من خلال تفعيل التعريفة الكمركية وجهاز التقييس والسيطرة النوعية على البضائع المستوردة وذلك حفاظاً على سلامة المواطنين، فضلا عن فحص عملية تغليف المواد ، بعد أن تم اكتشاف تغليف مواد غذائية بصفحات المصحف الشريف (القران الكريم) ، لمواد مستوردة من إيران .

وأضاف: إن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان اليوم تتحمل المسؤولية الكبرى في عملية إغراق السوق بالسلع الرديئة المنشأ وغير المطابقة للمواصفات العالمية نتيجة غياب الرقابة الشديدة والفعلية على البضائع الداخلة للبلد، فأدت تلك البضائع إلى مشاكل كبيرة للبلد من خلال السلع الصناعية أو المواد الغذائية المنتهية اي (الإكسباير) والتي تهدد أرواح المواطنين.

بينما أكد عضو اللجنة الاقتصادية النائب عبد الحسين عبطان على ضرورة اتخاذ الإجراءات السليمة لمنع دخول البضائع الرديئة وغير المطابقة للمواصفات العالمية من خلال تطبيق التعريفة الكمركية والتي أعلن عنها وزير المالية، وتفعيل عمل التقييس والسيطرة النوعية على المنافذ الحدودية من قبل وزارة التخطيط، إضافة إلى تفعيل المؤسسات الرقابية كالأمن الاقتصادي للبلد.

وأشار عبطان إلى أن التاجر العراقي هو المتحكم الرئيسي باستيراد ودخول البضائع الرديئة وليست الدول المصدرة للبضائع، لأنها عبارة عن سوق مفتوحة ولديها البضائع الجيدة والرديئة، والتاجر العراقي يتعمد استيراد تلك السلع الرديئة في سبيل الحصول على أرباح مادية على حساب سلامة المواطن البسيط.

وبين عبطان أن الحكومة الاتحادية تتحمل المسؤولية الكبرى في عدم السيطرة على المنافذ الحدودية ودخول السلع غير الضرورية والتي تسبب الأذى للبلد، داعياً إلى ضرورة تشديد الرقابة على الحدود العراقية وتحديد نوع البضاعة المستوردة من قبل الوزارات المعنية، ومعرفة شهادة المنشأ، في سبيل الحد من دخولها إلى البلاد.

من جانبه حمل مستشار مكتب التجارة الدولية في البصرة توفيق المانع وزارة التجارة عملية إغراق السوق بالسلع الأجنبية غير المطابقة للمواصفات العالمية، نتيجة أنها لم تعد الأسواق المركزية التي كانت تعمل في السابق.

وأشار المانع في تصريحه (للوكالة الإخبارية للأنباء) إلى أن الأسواق المركزية كان توزيعها الجغرافي صحيحا والسلع التي تباع بها ذات مواصفات عالية وبأسعار تلائم دخل الفرد العراقي، مؤكداً أنها كانت تنافس التاجر العراقي وتمنعه من التلاعب بأسعار السلع.

وأضاف: إن سبب دخول السلع الرديئة وغير المطابقة للمواصفات العالمية إلى البلد يعود إلى غياب الدور الرقابي من قبل الحكومة على البضائع المستوردة، داعياً إلى أهمية تفعيل عمل جهاز التقييس والسيطرة النوعية لفحص البضائع والتأكد من شهادة المنشأ كون اغلبها غير مطابق للمعايير الدولية والعالمية وغير صالحة للاستهلاك البشري.

من جهته قال رئيس الاتحاد الدولي لرجال أعمال العراق حميد العقابي، إن إيران تتحمل مسؤولية إغراق السوق العراقي بالمواد الرديئة، كما أن الحكومة هي الأخرى تتحمل المسؤولية نتيجة تمسكها بالاستيراد من إيران.

وأضاف: الأسواق المحلية اليوم تعاني من إغراق السلع ذات المواصفات الرديئة والتي يتم استيرادها من دول الجوار نتيجة غياب المنتج المحلي الذي ينافس المنتج الأجنبي في الأسواق العراقية.

وبيّن العقابي (للوكالة الإخبارية للأنباء): يجب تفعيل القوانين التي تم تشريعها في مجلس النواب العراقي التي تدعم الاقتصاد العراقي وإنتاجه كقانون التعريفة الكمركية، وتابع: حيث بدأ اغلب العراقيين يرفضون البضائع الإيرانية بالأخص بعد كشفه أن أغلب المواد سواء الغذائية أو الصناعية الإيرانية سيئة ، لذا لا يمكن للحكومة أو التاجر العراقي الاستمرار بعملية الاستيراد منها ، محذراً من صدور فتوى شرعية بتحريم المواد الإيرانية بعد أن تم اكتشاف عملية تغليف المواد الغذائية ، بالمصحف الشريف (القران الكريم) ، وتابع : كما يجب تفعيل الكمرك والسيطرة النوعية للحد من الاستيراد العشوائي للسلع وحماية المنتج المحلي.